

اختبار الدور المُعدِّل لدراسة الجدوى الاقتصادية في العلاقة بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية

ونجاح مشروع التمويل الأصغر في الجهاز المصرفي بمدينة دنقلا

Examining the Modulating Role of Economic Feasibility Study in the Relationship Between Financing by Murabaha Islamic Form & Success of Micro Financing Project at Banking System in Dongola City

د. محمود عبد المعطي هاشم عبد الحميد، مهندس كهرباء بوزارة البنى التحتية والتنمية العمرانية بالولاية الشمالية

(السودان)، mahmoudmag81@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/11/25

تاريخ القبول: 2024/12/27

تاريخ النشر: 2025/03/30

ملخص:

هدفت الدراسة لاختبار الدور المُعدِّل لدراسة الجدوى الاقتصادية في العلاقة بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ونجاح مشروع التمويل الأصغر في الجهاز المصرفي بمدينة دنقلا، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تدني مستوى نجاح مشاريع التمويل الأصغر في مدينة دنقلا وذلك لإهمال تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع والتركيز على التمويل بصيغة المراجعة، حيث تم وضع خمسة فرضيات وتصميم إستبانه. وبعد جمع وتحليل البيانات من المبحوثين، توصلت الدراسة لتعديل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع للعلاقة بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ونجاح مشروع التمويل الأصغر بقيمة تغير في معامل التحديد (0.072). وأوصت الدراسة بضرورة توعية القيادة والعاملين في الجهاز المصرفي بمدينة دنقلا بأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية والتمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ونجاح مشروع التمويل الأصغر. كلمات مفتاحية: دراسة جدوى اقتصادية، تمويل بصيغة مراجعة إسلامية، نجاح مشروع تمويل أصغر، جهاز مصرفي بمدينة دنقلا.

تصنيفات JEL : G29، G32، H43 .

Abstract:

The study aimed to examining the modulating role of (EFS) in the relationship between (FMIF) & (SMFP) at (BS) in (DC). The problem of

the study focuses on decrease of (SMFP) at (BS) in (DC) because of unawareness of implementing (EFS) for project and focusing on (FMIF). Five hypotheses were developed and a questionnaire was designed.

After data collection and analysis from the respondents, the study reached up to a modulating (EFS) relationship between (FMIF) & (SMFP) with a change in the determination coefficient of (0.072). The study recommended there is a need to increase leadership & employees awareness at (BS) in (DC) in importance of (EFS), (FMIF) & (SMFP).

Keywords: Economic Feasibility Study; Financing by Murabaha Islamic Form; Success of Micro Financing Project, Banking System in Dongola City.

Jel Classification Codes: G29 ,G32 ,H43 .

1. مقدمة:

تمثل دراسة الجدوى الاقتصادية أداة عملية لتجنب المشروع المراد تمويله بصيغ التمويل الإسلامية للمخاطر، وتقليل الخسائر ما أمكن ذلك، أيضاً تعد وسيلة يتم بناءً عليها إتخاذ قرار الاستثمار المناسب الذي يحقق الأهداف المنشودة من مشروع التمويل الأصغر والذي يساهم في نجاحها في المستقبل. وبالرغم من أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع في التمويل الأصغر. لا زال أثر اهتمام قطاع المصارف بدراسة جدوى المشاريع غير واضح في التمويل الأصغر لذا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على الدور المعدّل لدراسة الجدوى الاقتصادية في العلاقة بين (FMIF) و (SMFP) بالجهاز المصرفي بمدينة دنقلا.

مشكلة الدراسة:

تمثل مشكلة الدراسة في تدني مستوى نجاح مشاريع التمويل الأصغر في مدينة دنقلا وذلك لإهمال تطبيق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع والتركيز على التمويل بصيغة المراجعة، لهذا تحاول هذه الدراسة التعرف على إمكانية الحل من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي: هل يمكن لدراسة الجدوى الاقتصادية أن تُعدّل العلاقة بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ونجاح مشروع التمويل الأصغر بالجهاز المصرفي بمدينة دنقلا ؟.

فرضيات الدراسة: تمثلت في الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة دالة إحصائية بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
2. يشترك التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ودراسة الجدوى الاقتصادية في نجاح مشروع التمويل الأصغر.
3. تقل نسبة نجاح مشروع التمويل الأصغر الذي لا تُصمم له دراسة جدوى اقتصادية واضحة.
4. تُعدّل (EFS) العلاقة بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ونجاح مشروع التمويل الأصغر بالجهاز.
5. يوجد اختلاف بين متوسط استجابات المبحوثين حول متغيرات الدراسة الثلاثة بالجهاز.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى اختبار الدور المُعدّل لدراسة الجدوى الاقتصادية في العلاقة بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ونجاح مشروع التمويل الأصغر بالجهاز المصرفي بمدينة دنقلا.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على تفسير الوضع القائم قيد الدراسة، ثم تحليل بيانات الدراسة الميدانية إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار (26) للوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تساعد في إيجاد الحلول. كما استخدمت الدراسة الكتب والرسائل الجامعية كمصادر ثانوية، إضافة للاستبيان والمقابلة الشخصية كمصادر أولية لجمع البيانات والمعلومات في مجال متغيرات الدراسة خلال الفترة من 2024/11/10م حتى 2024/11/14م.

الدراسات السابقة:

فقد أجرى (أبو نوح، 2016م) دراسة توصلت إلى أن التركيز على صيغة المراجعة فقط يؤدي إلى عدم معرفة العميل بصيغ التمويل المختلفة بالمصرف في التمويل الزراعي. وأوصت بضرورة إلزام العملاء بتنفيذ عمليات المراجعة الحقيقية. وأجرى (فضل، 2016م) دراسة توصلت إلى ارتفاع مستوى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية والتمويل بصيغة المراجعة ونجاح مشروع التمويل الأصغر، ووجود علاقة بين دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ونجاح مشروع التمويل الأصغر، وتقل نسبة نجاح المشروع الذي لا تصمم له دراسة جدوى اقتصادية واضحة، وتشترك صيغة المراجعة ودراسة الجدوى الاقتصادية في نجاح مشروع التمويل الأصغر، ولا توجد فروق حول متغيرات الدراسة تعزي لمتغيرات (الجنس؛ العمر؛ المؤهل العلمي؛

التخصص العلمي؛ الوظيفة؛ سنوات الخبرة)، وتوجد فروق حول دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تعزى لتغير الوظيفة. وأوصت طالي التمويل الالتزام بتقديم دراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم توضح العائد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع وطبيعة النشاط الذي يرغب التمويل من أجله والأرباح المتوقعة منه.

2. الإطار النظري

1.2 التعريف بمتغيرات الدراسة الثلاثة:

بحسب ما ورد في (العرفي، 2002م) و(فضل، 2016م) يمكن اعتماد تعريف مصطلحات (دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، صيغة المراجعة الإسلامية، التمويل الأصغر) على النحو التالي: إذ يعرف (العرفي، 2002م، ص 17) دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها هي أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي، وذلك في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر. ويعرف (فضل، 2016م، ص 5) صيغة المراجعة هي عقد بيع سلعة معينة موجودة أن تحت التشغيل وبمواصفات محددة ويتفق المشتري مع البائع على أن يدفع المشتري قيمة تكلفتها الفعلية والمحددة بمعرفة البائع مضافاً إليها نسبة مئوية من الربح متفق عليها، ويضيف، أن التمويل الأصغر يمثل نطاق واسع من الخدمات المالية في مجالات الائتمان والادخار والإيداع والتأمين وبناء القدرات لذوى الدخل المنخفضة أي الفقراء النشطين اقتصادياً.

2.2 العلاقة بين التمويل بصيغة المراجعة ومشروع التمويل الأصغر:

أورد (جبريل، 2002م، ص 32) تعرف المراجعة للآمر بالشراء بأن يتقدم شخص إلى المصرف الإسلامي طالباً منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي يحدده الراغب وعلى أساس الوعد منه بشراء السلعة اللازمة له فعلاً مع مراجعة بنسبة يتفق عليها الطرفان ويدفع الثمن مقسماً حسب دخله وإمكاناته. وتمثل أركان المراجعة في الصيغة وهي الإيجاب والقبول ويشترط فيها أن يتصلا في مجلس العقد مع التوافق لفظاً ومعنى مع عدم التعليق، والعاقدان وهما البائع والمشتري ويشترط فيهما إطلاق التصرف وعدم الإكراه بغير حق، والمعقود عليه وهو (الثمن والمثمن) ويشترط فيه أن يكون معلوماً طاهراً ينتفع به شرعاً مملوكاً للعائد مقدوراً على تسليمه ومعلوماً للعاقدين. ومن شروط المراجعة العلم بالثمن الأول، العلم بالربح، أن

يكون رأس المال من المثليات، وألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، وأن يكون العقد الأول صحيحاً. وبين (محمد، 1995م، ص 186) تتمثل أهداف التمويل الأصغر في إتاحة القروض البنكية للفقراء، إدخال الفقراء والمستضعفين ضمن منظومة مبسطة تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية، تغيير أو تبديل مفهوم ارتباط الفقر بالعجز عن الحصول على عمل يدر الدخل، نشر الوعي الادخاري، تقديم التسهيلات وإتاحة الفرصة للفقراء للحصول على خدمات مالية بصورة ميسرة، ودعم وتعزيز دور المرأة كمنتجة للدخل من خلال تمكينها اقتصادياً. وبحسب (السرطاوي، 1999م، ص 234) يحتاج صاحب المشروع الصغير إلى تمويل لتوفير احتياجات النشاط إما من الأصول الثابتة (تمويل رأسمالي) أو من مستلزمات الإنتاج والتشغيل مثل المواد الخام (تمويل رأس المال العامل) وبدلاً من الافتراض بفائدة فإنه يمكن التمويل بأسلوب المراجعة لأجل بإحدى صورتين هما؛ أن يكون البائع منتجاً للأصل الثابت المطلوب أو لمستلزمات الإنتاج أو يكون تاجراً ولديه بضاعة جاهزة فيتقدم إليه العميل بطلب شراء ما يحتاجه منها ويحدد الثمن بتكلفة الإنتاج أو تكلفة الشراء مضافاً إليه ربح معلوم يتفق عليه، وهنا يكون الائتمان من البائع مباشرة دون وسيط. وأن لا يكون البائع منتجاً أو تاجراً ولكنه ممول في الأصل ويطلب منه العميل شراء السلعة من منتجها أو تاجرها على أن يشتريها منه مراجعة وهذه الصورة تسمى بيع المراجعة للآمر بالشراء ويمكن أن تتم من فرد أو بنك أو أي مؤسسة تمويلية.

3.2 الدور المُعدّل لدراسة الجدوى الاقتصادية:

استخدمت هذه الدراسة (EFS) كمُعدّل بين (FMIF) و (SMEP)، فهناك علاقة تعديل هامة لدراسة الجدوى الاقتصادية للعلاقة بين (FMIF) و (SMEP) مما يشير إلى وجود دور حيوي وملاموس لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع. ويعرف (عبد الحميد، 2018م، ص 13) المتغير المُعدّل بأنه ذلك المتغير الذي قد يغير في الأثر الذي يتركه المتغير المستقل إذا اعتبره الباحث متغيراً مستقلاً ثانوياً إلى جانب المتغير المستقل الرئيسي في الدراسة. وتبين (خان، 2015م، ص 374) إن استخدام المتغير المُعدّل له أهمية كبيرة في تطوير واختبار النظريات الفردية والتنظيمية المعقدة على نحو أفضل. فلم تقتصر دراسات الباحثين في إدارة الأعمال والاقتصاد على الآثار الرئيسية للمتغيرات التفسيرية على المتغيرات التابعة، وإنما ركزوا أيضاً

على دور المتغيرات المعدلة في النماذج المدروسة لفهم آليات التأثير بين المتغيرات بشكل أفضل. ويضيف (فضل، 2016م، ص 30) إن دراسة الجدوى الاقتصادية هي أحد مداخل تطوير برامج التمويل الأصغر الذي اتبعته كثير من المصارف للتغلب على فشل مشاريع التمويل الأصغر الممولة عبر صيغة المراجعة الإسلامية وبذلت كثيراً من الجهود المتواصلة في تحقيق الكفاءة والفاعلية وكيفية المحافظة على الاستثمارية لمشاريع التمويل الأصغر، ولذلك كان لا بد من توضيح الأثر المعدل الذي تمارسه دراسة الجدوى الاقتصادية. ويبين (فضل، 2016م، ص 30) إن التعرف على الدور المعدل لدراسة الجدوى الاقتصادية من خلال دراسة تطبيقية، له عدة وجوه في بيئة الأعمال: حيث تعد (EFS) مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة تجرى لتحديد مدى صلاحية المشروع الاستثماري من عدة جوانب قانونية وسوقية وإنتاجية ومالية واقتصادية واجتماعية لتحقيق أهداف محددة والتي تمكن في النهاية من اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بإنشاء المشروع من عدمه، بمعنى قبول أو رفض المشروع وبذلك تكون قد شكلت أرضية صلبة لمتخذ قرار التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية، أي هي توظيف لدورها المعدل للتمويل بصيغة المراجعة الإسلامية لزيادة فرص تمويل مشروع التمويل الأصغر أولاً ولضمان نجاح مشروع التمويل الأصغر مستقبلاً. ومن دواعي ومبررات تبني (EFS) كمتغير مُعدل: عملها على تحديد الهيكل الأمثل لتمويل المشروع الذي يعطي أكبر عائد بأقل تكلفة وبالتالي تساعد في تخفيض تكاليف التمويل وترشيدها.

3. الدراسة الميدانية

1.3 إجراءات الدراسة الميدانية

تكون مجتمع الدراسة من شريحة الموظفين بالجهاز المصرفي بمدينة دنقلا والبالغ عددهم (103) موظفاً. ولقد قام الباحثان باختيار عينة الدراسة عن طريق الحصر الشامل لشريحة الموظفين، وبلغ عدد مفرداتها (100) مفردة. وبعد تناول أدبيات متغيرات الدراسة، تم تطوير إستبانة لغايات الدراسة، حيث تكونت من جزأين، تناول الأول البيانات الشخصية، أما الثاني فتناول البيانات الموضوعية، حيث اشتملت على (20) عبارة توزعت على ثلاثة محاور للدراسة. تناول الأول (FMIF)؛ تلاه محور (EFS)؛ وأعقبه محور (SMEP). وكما تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة بيانات

اختبار الدور المُعدّل لدراسة الجدوى الاقتصادية في العلاقة بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية
ونجاح مشروع التمويل الأصغر في الجهاز المصرفي بمدينة دنقلا

الدراسة إحصائياً، من خلال عدد من الأساليب الإحصائية، منها معامل كرونباخ ألفا، اختبار (Skewness)، التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، اختبار (T) لعينة واحدة، اختبار (Independent- Sample T Test)، معامل الارتباط، نموذج الانحدار. ولاختبار مدى الثبات الداخلي والصدق الذاتي لفقرات الإستبانة، تم تقييم تماسك الإستبانة بحساب قيمة (α) ألفا لحساب معامل الثبات الداخلي والجزر التريبيقي لقيمة (α) لحساب معامل الصدق الذاتي وعلي الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة (Alpha) لكن من الناحية التطبيقية يعد (0.60) معقولاً في البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية، والجدول التالي يوضح معامل الثبات والصدق للمتغيرات.

الجدول 1: معامل الثبات الداخلي والصدق الذاتي لمخاور الإستبانة (كرونباخ ألفا) لعينة الدراسة الميدانية

المتغير	المحور	عدد الفقرات	قيمة (α) ألفا	معامل الصدق الذاتي
المستقل	FMIF	6	0.937	0.968
المُعدّل	EFS	6	0.863	0.930
التابع	SMEP	8	0.873	0.934
الإستبانة ككل		20	0.960	0.980

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2024م.

اتضح أن معاملات الثبات الداخلي والصدق الذاتي تدل على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات وصدق عاليين على قدرة الأداة على تحقيق أغراض الدراسة، وبلغ معامل الثبات الداخلي الكلي للاستبيان (0.96) ومعامل الصدق الذاتي الكلي (0.98) ويقع في المدى بين الصفر والواحد الصحيح وهو ما يشير إلى إمكانية صدق النتائج التي يمكن أن يسفر عنها الإستبانة نتيجة تطبيقه في الجهاز. كما تحقق الباحث من الصدق الظاهري للأداة بعرض القائمة في صورتها الأولية على عدد أربعة من المحكمين المختصين في إدارة الأعمال والاقتصاد وحرص على أن يُجز ملء الإستبانة بحضوره لتوضيح أية فقرة قد يتطلب الأمر توضيحها، مما زاد الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها، للتأكد من

مدى صلاحيتها لغرض الدراسة، والتأكد من شمولية المعلومات التي تغطي أهداف الدراسة وموضوعها، وقد وردت بعض الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار، ومن ثم تم إجراء التعديلات المناسبة.

وبعد أن تأكد الباحث من الصدق الظاهري، قام بتطبيقها على عينة من المجتمع المزمع إجراء الدراسة عليه بعدد (15) مفردة. واستهدفت هذه الخطوة التعرف على درجة التجانس الداخلي بين عبارات قائمة الإستبانة، باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الإستبانة، وذلك لمعرفة التوزيع الطبيعي للبيانات، وقد تم استخدام اختبار (Skewness) وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً وكما بالجدول التالي.

الجدول 2: اختبار (Skewness) لاختبار التوزيع الطبيعي لمحاو الإستبانة للعينة التجريبية

المتغير	المحور	عدد الفقرات	Skewness	Error	القرار الإحصائي
المستقل	FMIF	6	-0.389	+0.241	يتبع التوزيع الطبيعي
المُعَدِّل	EFS	6	-0.153	+0.241	يتبع التوزيع الطبيعي
التابع	SMEP	8	-0.281	+0.241	يتبع التوزيع الطبيعي
الإستبانة ككل		20	-0.736	+0.241	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2024م.

اتضح أن معامل الالتواء محصور في المدى (± 3) وقيمة الخطأ المعياري له $(+0.241)$ أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وأن محاور الإستبانة تتبع التوزيع الطبيعي. وأن معامل الالتواء محصور في المدى (± 3) وهو المستوي المعتمد في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة. وهذا يدل على الارتباط الجيد بين متغيرات الدراسة، والذي يؤكد أن هذه المتغيرات لها القدرة على تفسير التأثير فيما بينها.

2.3 التحليل واختبار الفرضيات

وصف البيانات الشخصية للعينة المبحوثة من العاملين والمتعاملين معاً

حيث شكل الذكور ما نسبته 62%، والإناث ما نسبته 37%. وهذا يعود إلى طبيعة العمل في الجهاز المصرفي والذي يجذب توظيف الذكور بدرجة أكبر من الإناث نسبة لوجود مشاريع التمويل والتي تتطلب العمل الميداني والتنقل لمكان تلك المشاريع في محليات الولاية الشمالية المختلفة. وأن 39% تتراوح

أعمارهم ما بين (20 - 30 سنة)، وأن 33% تتراوح أعمارهم ما بين (30 - 40 سنة)، وأن 22% تتراوح أعمارهم ما بين (40 - 50 سنة)، وأن 6% تزيد أعمارهم عن 50 سنة. وهذا يدل على توزيع المبحوثين على جميع الفئات العمرية. وأن 67% مؤهلهم العلمي جامعي، وأن 12% مؤهلهم العلمي ثانوي وفوق الجامعي على التوالي، وهذا يدل على الكفاءة العلمية للمبحوثين. وأن 40% تخصصهم العلمي محاسبة، وأن 28% تخصصهم العلمي اقتصاد، وأن 20% تخصصهم العلمي إدارة الأعمال، وأن 12% تخصصهم العلمي آخر. ويمكن هذه التخصصات العلمية الموظفين المصرفيين من تنفيذ مهام وواجبات وظائفهم بكفاءة وفاعلية وجودة وتميز وإتقان. فيما شكل الموظفين 58%، ورؤساء الأقسام والوظائف الأخرى 16% على التوالي، و4% نواب مديري الفروع، و3% للمديرين الإداريين ومديري الفروع على التوالي. وهذا يدل على توزيع المبحوثين على جميع وظائف الموظفين بالجهاز المصرفي. وأن 45% تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (3 - 5 سنوات)، وأن 33% تزيد سنوات خبرتهم عن 15 سنة، وأن 14% تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5 - 10 سنوات)، وأن 8% تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10 - 15 سنة). وهذا يدل على توزيع المبحوثين على جميع فئات سنوات الخبرة العملية بالجهاز المصرفي. ولدى تفحص الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة يمكن الاستنتاج بأن تلك النتائج في مجملها توفر مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بشأن أهلية المبحوثين للإجابة على الأسئلة المطروحة في الاستبانة ومن ثم يمكن الاعتماد على إجاباتهم كأساس لاستخلاص النتائج المستهدفة من الدراسة الميدانية.

التكرارات والنسب المئوية لمخاور الدراسة:

المحور الأول: التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية: حيث تبين:

1. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 87 مفردة ونسبة 87% يؤكدون أن صيغة المراجعة الإسلامية تعد من أكثر الصيغ شيوعاً وشهرةً للمستفيد من التمويل الأصغر.
2. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 73 مفردة ونسبة 73% يقرون بامتلاك فرع مصرفهم قدرة عالية على استرداد مبالغ تمويل مشاريع التمويل الأصغر الممولة عبر صيغة المراجعة الإسلامية.

3. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 89 مفردة ونسبة 89% يؤكدون أن هنالك عدد كبير من المستفيدين من التمويل عبر صيغة المراجعة الإسلامية.
4. أن أكثر من ثلثي العينة بعدد 73 مفردة ونسبة 73% يقرون باستطاعة فرع مصرفهم تحقيق درجة عالية من الربحية من خلال التمويل عبر صيغة المراجعة الإسلامية.
5. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 76 مفردة ونسبة 76% يؤكدون أن التمويل عبر صيغة المراجعة الإسلامية تعتبر أكثر الصيغ ضماناً لفرع مصرفهم.
6. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 77 مفردة ونسبة 77% يؤكدون تميز التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية بمرونة الضمانات.

المحور الثاني: دراسة الجدوى الاقتصادية: حيث تبين:

1. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 91 مفردة ونسبة 91% يؤكدون أنه يتم إعداد دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع التمويل الأصغر لحساب الربح والخسارة.
2. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 82 مفردة ونسبة 82% يؤكدون أن دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع التمويل الأصغر يحدد فيها المعايير المطلوبة من المصرف للحصول على التمويل.
3. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 90 مفردة ونسبة 90% يؤكدون أن دراسة الجدوى للمشروع تحدد طبيعة النشاط الذي يرغب المستفيد التمويل من أجله.
4. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 89 مفردة ونسبة 89% يؤكدون أن دراسة الجدوى الاقتصادية يحدد فيها الأرباح المتوقعة لمشروع التمويل الأصغر.
5. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 87 مفردة ونسبة 87% يؤكدون أن هنالك التزام من طالبي التمويل بتقديم دراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم.
6. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 91 مفردة ونسبة 91% يؤكدون أن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع توضح العائد الاجتماعي والاقتصادي لمشروع التمويل الأصغر.

المحور الثالث: مشاريع التمويل الأصغر:

فشل تمويل مشروع التمويل الأصغر: حيث تبين:

1. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 84 مفردة ونسبة 84% يؤكدون برفض فرع مصرفهم المشروع الذي لا يقدم دراسة اقتصادية له.

2. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 92 مفردة ونسبة 92% يؤكدون أن هنالك مشاريع للتمويل الأصغر فشل تمويلها بسبب عدم اهتمامها بتصميم دراسة جدوى اقتصادية واضحة.

3. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 89 مفردة ونسبة 89% يؤكدون أن فرع مصرفهم يفضل تمويل المشاريع التي صممت لها دراسات جدوى اقتصادية واضحة عن مثيلاتها التي لم تقم بذلك.

نجاح مشروع التمويل الأصغر: حيث تبين:

4. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 94 مفردة ونسبة 94% يؤكدون أنه كلما كانت دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع واضحة في تحديد التكلفة والأرباح كلما أدى ذلك إلى نجاح مشروع التمويل الأصغر.

5. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 96 مفردة ونسبة 96% يؤكدون أن دراسة الجدوى الاقتصادية تساهم في نجاح مشروع التمويل الأصغر.

6. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 85 مفردة ونسبة 85% يؤكدون أن مشاريع التمويل الأصغر الممولة عبر صيغة المراجعة الإسلامية ولها دراسة جدوى اقتصادية نسب نجاحها مرتفعة.

7. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 94 مفردة ونسبة 94% يؤكدون مساهمة نجاح المشروع الممول بالتمويل الأصغر في زيادة الدخل الفردي.

8. أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة بعدد 87 مفردة ونسبة 87% يؤكدون أنه من أسباب نجاح مشروع التمويل الأصغر تقديم دراسة جدوى اقتصادية واضحة.

المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام لمتغيرات الدراسة: الجدولان التاليان يوضحان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوي الأهمية لمتغيرات الدراسة الثلاثة.

الجدول 3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوي الأهمية لمتغيرات الدراسة الثلاثة

المتغير	المحور	المتوسط	الانحراف	قيمة T	Sig. T	الأهمية	الترتيب
المستقل	FMIF	4.05	0.775	13.513	0.000	مرتفع	3
المُعَدِّل	EFS	4.24	0.516	23.974	0.000	مرتفع	2
التابع	مشروع التمويل	4.39	0.621	22.669	0.000	مرتفع	1

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2024م.

أظهر الجدول (3) المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة الثلاثة، وكان أعلاها لمتغير مشروع التمويل الأصغر، يليه متغير دراسة الجدوى الاقتصادية، وأدناها لمتغير التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية. واتسقت ونتيجة (فضل، 2016م).

الجدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوي الأهمية لُبُعدي المتغير التابع

المتغير التابع الفرعي	المتوسط	الانحراف	قيمة T	Sig. T	الأهمية	الترتيب
فشل تمويل المشروع	4.34	0.683	19.612	0.000	مرتفع	2
نجاح المشروع	4.44	0.559	25.725	0.000	مرتفع	1

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2024م.

أظهر الجدول (4) المتوسطات الحسابية لُبُعدي المتغير التابع (مشروع التمويل الأصغر)، وكان أعلاهما لنجاح مشروع التمويل الأصغر، وأدناها لفشل تمويل مشروع التمويل الأصغر. واتفقت مع ما توصلت إليه نتيجة دراسة (فضل، 2016م).

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة دالة إحصائياً بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع:

للتحقق من العلاقة بين (FMIF) و (EFS)، تم استخدام اختبار معامل ارتباط (Person)، وكما يلي:

اختبار الدور المُعدّل لدراسة الجدوى الاقتصادية في العلاقة بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ونجاح مشروع التمويل الأصغر في الجهاز المصرفي بمدينة دنقلا

الجدول 5: مصفوفة معاملات الارتباط **Correlation Matrix** بين (FMIF) و (EFS) (N=100)

المتغير	دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع
التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية	0.608**

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2024م.

وضح الجدول (5) أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة هو (0.608**) بين المتغيرين (المستقل) (FMIF) و (المُعَدّل) (EFS) للمشروع وهو دالة عند مستوى معنوية احتمالي (0.01) فأقل، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين (FMIF) و (EFS) للمشروع في الجهاز عند مستوى دلالة معنوية (0.01). مما يقتضي قبول الفرضية الأولى التي نصت على: توجد علاقة دالة إحصائياً بين (FMIF) و (EFS) للمشروع. وهذا يتفق مع (فضل، 2016م). ويعود ذلك إلى أن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع تعتبر إحدى متطلبات التصديق بالتمويل عبر صيغة المراجعة الإسلامية بالجهاز.

الفرضية الثانية: يشترك (FMIF) و (EFS) في (SMEP) بالجهاز:

للتحقق من العلاقة بين (FMIF) و (EFS) و (SMEP)، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

الجدول 6: نموذج الانحدار المتعدد للعلاقة الإحصائية بين (FMIF) و (EFS) و (SMEP)

المتغير	B	(T)	Sig*. T	(R)	(R ²)	(F)	Sig*. F
الثابت	0.739	2.900	0.005				
FMIF	0.244	4.872	0.000	0.840	0.706	116.531	0.000
EFS	0.640	8.519	0.000				

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2024م.

اتضح من الجدول (6) أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحيّة في اختبار العلاقة الإحصائية بين (FMIF) و (EFS) و (SMEP) في الجهاز، حيث بلغت قيمة (F) (116.531) بمستوي معنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن هذا النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع (SMEP)؛ ويتضح أيضاً أن معامل التحديد (R²) بلغ (0.706) وهذا يعني أن (FMIF) و (EFS) يفسران معاً ما

مقداره (70.6%) من التغير الحاصل على (SMEP) وهي قوة تفسيرية جيدة، وأن نسبة (29.4%) تعود إلى متغيرات أخرى لم تكن موضع الدراسة أحدها المتغير العشوائي؛ كما يتضح أيضاً أن (FMIF) و(EFS) يؤثران طردياً على (SMEP) بمستوى معنوية (0.000)، مما يقتضي قبول الفرضية الثانية والتي نصت على يشترك (FMIF) و(EFS) في (SMEP) بالجهاز. واتسقت مع (فضل، 2016م). ويعود ذلك إلى أن التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع يعتبران من أدوات نجاح المصارف في ضمان نجاح مشاريع التمويل الأصغر مستقبلاً.

الفرضية الثالثة: تقل نسبة نجاح تمويل مشروع التمويل الأصغر الذي لا تُصمم له دراسة جدوى اقتصادية واضحة: لإثبات هذه الفرضية تم استخدام اختبار (One- Sample T Test)، وكما يلي:

الجدول 7: نتائج اختبار T للتحقق من نسبة نجاح مشروع التمويل الأصغر

عبارات المتغير التابع الفرعي الأول (فشل تمويل مشروع التمويل الأصغر)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير	(T) الحسوبة	مستوى المعنوية	النتيجة
العبرة الأولى	4.24	0.889	أوافق	13.948	0.000	قبول
العبرة الثانية	4.47	0.797	بشدة	18.441	0.000	قبول
العبرة الثالثة	4.31	0.849	أوافق	15.427	0.000	قبول
المتغير التابع الفرعي الأول الكلي	4.34	0.683	بشدة	19.612	0.000	قبول

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2024م.

اتضح من الجدول (7)، أن أفراد العينة قد أكدوا أن مشروع التمويل الأصغر الذي لا تُصمم له دراسة جدوى اقتصادية واضحة تقل نسبة نجاحه. ويظهر ذلك من خلال المتوسطات الحسابية لأفراد العينة حول جميع العبارات، وكذلك من خلال اختبار (One- Sample T Test) حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة للبعد ككل، حيث بلغ متوسط إجمالي العبارات (4.34)، بانحراف معياري (0.683)، كما بلغت قيمة (T) (19.612) بمستوى معنوية (0.000) واتضح أيضاً أن قيم (T) المحسوبة للعبارات منفردة بمستويات معنوية (0.000) وجميعها أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.9719). مما يقتضي قبول الفرضية الثانية والتي نصت على تقل نسبة نجاح تمويل مشروع التمويل

اختبار الدور المُعدّل لدراسة الجدوى الاقتصادية في العلاقة بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية
ونجاح مشروع التمويل الأصغر في الجهاز المصرفي بمدينة دنقلا

الأصغر الذي لا تُصمم له دراسة جدوى اقتصادية واضحة. وهذا يتفق مع نتيجتي (أبو نوح، 2016م) و(فضل، 2016م)، ويعود ذلك إلى أن إحدى اشتراطات منح التمويل وجود دراسة جدوى اقتصادية له. الفرضية الرابعة: تُعدّل (EFS) العلاقة بين (FMIF) و(SMEP) بالجهاز:

الجدول 8: نموذج الانحدار المتعدد لبيان تعديل (EFS) للعلاقة بين (FMIF) و(SMEP)

المتغير التابع	النموذج					(R)	(R ²)	(F)	Sig*. F
SMEF	FMIF		الأول		0.697	0.486	92.745	0.000	
	EFS	FMIF	الثاني		0.840	0.706	116.531	0.000	
(Change Statistics) التغيرات الإحصائية									
R ² Ch.	F Ch.	Sig*.	DF1	DF2	B	T	Sig*.		
0.486	92.745	0.000	1	98	0.503	9.630	0.000		
0.072	23.739	0.000	1	97	0.244	4.872	0.000		
					0.640	8.519	0.000		

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2024م.

اتضح من الجدول (8) وجود نموذجين للتأثير، النموذج الأول يُبين علاقة (FMIF) و(SMEP)، إذ يتضح أنه يتمتع بالصلاحيّة في اختبار العلاقة التأثيرية بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة (F) (92.745) بمستوي معنوية (0.000) مما يعني أن النموذج الأول صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع (SMEP)؛ ويتضح أيضاً أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.486) وهذا يعني أن (FMIF) يفسر ما مقداره (48.6%) من التباين الحاصل على (SMEP) وهي قوة تفسيرية متوسطة، وأن نسبة (51.4%) تعود إلى متغيرات أخرى لم تكن موضع الدراسة أحدها المتغير العشوائي.

أما النموذج الثاني فيُبين دور كل من (FMIF) و(EFS) على (SMEP)، إذ يتضح أن هذا النموذج يتمتع بالصلاحيّة في اختبار العلاقة التأثيرية للتمويل بصيغة المراجعة الإسلامية و(EFS) بأن واحد على (SMEP)، حيث بلغت قيمة (F) (116.531) بمستوي معنوية (0.000) مما يعني أن هذا

النموذج صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع (SMEP)؛ ويتضح أيضاً أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.706) وهذا يعني أن (FMIF) و (EFS) بآن واحد يفسران معاً ما مقداره (70.6%) من التباين الحاصل على (SMEP) وهي قوة تفسيرية جيدة، وأن نسبة (29.4%) تعود إلى متغيرات أخرى لم تكن موضع الدراسة أحدها المتغير العشوائي. وقد بلغت قيمة (R^2 Change) (قيمة التغير في معامل التحديد) (0.072) بمستوى معنوية (0.000) وهذا يعني أن النموذج الثاني يُحسّن من (SMEP) بقيمة (0.706) بمستوى معنوية (0.000)، أي أنه في حالة دخول (EFS) متغير مُعدّل (مُغيّر) في العلاقة بين (FMIF) و (SMEP) فإن التأثير يزيد بقيمة (0.072). ويؤكد ذلك قيمة (F-Change) (23.739) وبدلالة إحصائية (0.000)، كما بلغت قيمة درجة التأثير (B) (0.244) للتمويل بصيغة المراجعة الإسلامية و (0.640) لدراسة الجدوى الاقتصادية وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى (FMIF) و (EFS) بآن واحد يؤدي إلى زيادة في (SMEP) بقيمة (0.244) و (0.640) للتمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ولدراسة الجدوى الاقتصادية على التوالي. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (T) المحسوبة والتي بلغت (4.872) للتمويل بصيغة المراجعة الإسلامية و (8.519) لدراسة الجدوى الاقتصادية بمستوى دلالة معنوية (0.000). وهذا يدل على تعديل (EFS) للعلاقة بين (FMIF) و (SMEP) في الجهاز. وهي نتيجة عملية تساهم بتحقيق جزء من أهداف الدراسة. مما يقتضي قبول الفرضية الرابعة والتي نصت علي: تُعدّل (EFS) العلاقة بين (FMIF) و (SMEP) في الجهاز. وهذا يتفق جزئياً مع ما توصلنا إليه كل من (أبو نوح، 2016م) و (فضل، 2016م). ويعود ذلك إلى أن التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية في ظل تعديل دراسة الجدوى الاقتصادية من شأنه توليد تأثير إيجابي في زيادة فرص نجاح مشروع التمويل الأصغر.

الفرضية الخامسة: يوجد اختلاف بين متوسط استجابات المبحوثين حول متغيرات الدراسة الثلاثة:

الجدول 9: نتائج تحليل اختبار دلالة الفروق حول متغيرات الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية للعاملين

SMEF		فشل تمويل المشروع		EFS		FMIF		المتغير الحكمي
Sig*.	T or F	Sig*.	T or F	Sig*.	T or F	Sig*.	T or F	
0.521	0.644	0.735	0.339	0.249	1.159	0.754	0.314	النوع
0.924	0.159	0.909	0.181	0.808	0.324	0.434	0.921	العمر

المؤهل العلمي	0.171	0.843	0.177	0.838	0.099	0.906	0.463	0.631
التخصص	1.189	0.319	2.113	0.104	1.343	0.266	1.530	0.212
الوظيفة	1.845	0.112	2.460	0.039	1.692	0.144	1.234	0.300
سنوات الخبرة	0.154	0.924	0.625	0.584	0.096	0.962	0.236	0.871

المصدر: الدراسة الميدانية، دنقلا، 2024م.

اتضح من الجدول (7) وجود فروق معنوية دالة إحصائياً تبعاً لمتغير (الوظيفة) تجاه دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ولصالح مديري الفروع. واتسقت مع نتيجة (فضل، 2016م).

4. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي واقع تعديل (EFS) للعلاقة بين (FMIF) و (SMEP) من وجهة نظر (العاملين) بالجهاز المصرفي بمدينة دنقلا. وتوصلت إلى النتائج والتوصيات والمقترحات التالية:

النتائج:

1. إن نتائج مؤشرات مشاريع التمويل الأصغر بالجهاز كانت مرتفعة (4.39)، وجاء ترتيب بُعديها على النحو التالي؛ نجاح مشروع التمويل الأصغر أولاً (4.44)، وأدناها فشل تمويل المشروع (4.34).
2. تبين أن مستوى دراسة الجدوى الاقتصادية في الجهاز مرتفعاً بمتوسط حسابي كلي (4.24).
3. يعتمد الجهاز على التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية في الجهاز بدرجة مرتفعة (4.05). وذلك لتمييزها بمرونة الضمانات، والقدرة العالية على استرداد مبالغ التمويل، وتحقيق درجة عالية من الربحية.
4. اتضح وجود علاقة طردية (60.8%) دالة إحصائياً بين التمويل بصيغة المراجعة الإسلامية ودراسة الجدوى الاقتصادية. فكلما زاد الالتزام بإجراءات (FMIF) انعكس إيجاباً على فعالية (EFS).
5. يشترك (FMIF) و (EFS) في نجاح مشروع التمويل الأصغر بالجهاز المبحوث، وبلغت قيمة درجة التأثير (B) (24.4%) للتمويل بصيغة المراجعة الإسلامية و (64%) لدراسة الجدوى الاقتصادية.
6. تقل نسبة نجاح تمويل مشروع التمويل الأصغر الذي لا تُصمم له دراسة جدوى اقتصادية واضحة في الجهاز المصرفي بمدينة دنقلا، وما أكد ذلك قيمة (T) (19.612) بمستوى معنوية (0.000).

7. تحقق تعديل (EFS) في العلاقة بين (FMIF) و (SMEP) بالجهاز بقيمة تغير في معامل التحديد (0.072). مما يستدعي اهتمام الجهاز بدراسة الجدوى الاقتصادية الحقيقية للمشروع.
8. تبين أن المشاريع الممولة عبر صيغة المراجعة الإسلامية ولها دراسة جدوى اقتصادية نسب نجاحها مرتفعة.
9. اتضح وجود فروق معنوية دالة إحصائياً تبعاً لمتغير (الوظيفة) تجاه دراسة الجدوى الاقتصادية ولصالح مديري الفروع، ولم يتضح وجود فروق لباقي المتغيرات الحكومية تجاه متغيرات الدراسة الأخرى.

التوصيات:

1. ضرورة قيام بنك السودان المركزي بإحكام الرقابة على (البنوك التجارية والمتخصصة) وذلك بإصدار لوائح وقوانين تلزم تلك البنوك بالاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية قبل منح التمويل للمشروعات.
2. يجب على طالبي التمويل الالتزام بتقديم دراسة جدوى اقتصادية لمشاريعهم توضح العائد الاجتماعي والاقتصادي للمشروع، وطبيعة النشاط الذي يرغب التمويل من أجله، والأرباح المتوقعة منه.
3. يتعين على الجهاز والعملاء الالتزام بتنفيذ عمليات المراجعة الحقيقية وأن يمتلكوا المعرفة الكافية للجوانب الشرعية الإسلامية لصيغ (المراجعة، السلم، المشاركة، المقاوله) في التمويل وخاصةً صيغة المراجعة.
4. أن ترفض أقسام الاستثمار بالجهاز تمويل المشاريع التي لا تقدم دراسة اقتصادية لها أو التي تكون غير مجدية اقتصادياً ومنح الأولوية في التمويل للمشاريع التي تقدم الدراسات المجدية اقتصادياً.
5. أن تقوم إدارة الموارد البشرية بالمصارف السودانية بتدريب العاملين في أقسام الاستثمار بالفروع تدريباً متخصصاً في مجال إعداد وتقييم دراسة الجدوى الاقتصادية لأنها من أسباب نجاح مشروع التمويل.
6. ضرورة أن تعمل أقسام الاستثمار بالجهاز موضع البحث على التقليل من نسبة التعثر المصرفي جراء تطبيق صيغة المراجعة الإسلامية في التمويل وذلك بمتابعة مشاريع التمويل الأصغر الممولة عبر هذه الصيغة متابعة دورية لضمان نجاحها وعدم تعثر مالكيها.
7. أن تقوم أقسام الاستثمار بتدريب المستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر على إدارة مشروعاتهم لكي يساهموا في إنجاحها. وأن يعي المستفيد أهمية ذلك التدريب حتى يحقق الفائدة المرجوة منه لمشروعه.

المقترحات:

1. اعتماد الجهاز على النتائج التي تم التوصل إليها كعامل أساسي في تعميق الوعي بأهمية دراسة الجدوى الاقتصادية والتمويل بصيغة المراجعة الإسلامية لما لهما من أهمية في نجاح مشروع التمويل الأصغر.
2. إشاعة ثقافة الأداء المتميز في الجهاز والبحث، والاعتداد بمقياسه المعتمد في الدراسة الحالية لتفحص مستوياته مستقبلاً وبما يتيح له تقييم نفسه وتحسين جودة خدماته وتحديد موقعه في القطاع المصرفي.
3. استمرارية البحث الاقتصادي بيئة الأعمال المصرفية السودانية نحو إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية حول الاتجاهات الحديثة لتجربة التمويل الأصغر والمشاكل والمعوقات التي تواجه نجاح مشاريعه، بهدف سد الفجوة المعرفية بين الجانب العلمي وواقع الممارسة الجارية بهذه المصارف.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. السراطوي، فؤاد، (1999م)، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار الميسرة للطباعة والنشر، لبنان.
2. العريفي، محمد، (2002م)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار الفكر للطباعة والنشر، مصر.
3. محمد، علي، (1995م)، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية.

الأطروحات:

4. أبو نوح، معتصم، (2016م)، استخدام صيغ التمويل الإسلامية في عمليات التمويل الزراعي وأثرها في تفعيل أداء المصارف الإسلامية، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة دنقلا، السودان.
5. خان، أحلام، (2015م)، أهمية إعادة هندسة الموارد البشرية في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة استطلاعية لآراء مسئولو الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

6. عبد الحميد، محمود عبد المعطي هاشم، (2018م)، أثر بيئة العمل والابتكار على الميزة التنافسية بالمصارف العاملة بالولاية الشمالية، قسم إدارة الأعمال، جامعة دنقلا، السودان.
7. فضل، صابر، (2016م)، أثر دراسة الجدوى الاقتصادية علي نجاح مشروع التمويل الأصغر، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة دنقلا، السودان.

المداخلات:

8. جبريل، أحمد، (2002م)، دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

ملحق:

قائمة المختصرات			
المختصر	الاسم	المختصر	الاسم
EFS	Economic Feasibility Study	BS	Banking System
FMIF	Financing by Murabaha Islamic Form	DC	Dongola City
SMFP	Success of Micro Financing Project	الجهاز	الجهاز المصرفي بمدينة دنقلا